

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٧٢

الخميس، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد ماكولي / السيد فان بوهيمن. (نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	إسبانيا السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا السيد غيموليكا
	أوروغواي السيد بيرموديث
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد أرسيا بيباس
	السنگال السيد سيس
	الصين السيد وو هايتاو
	فرنسا السيد دولاتر
	ماليزيا السيد إبراهيم
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور
	اليابان السيد ييسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1628843 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لا يسعني إلا أن أشكر وزير الخارجية ماكولي على تنظيم هذه الجلسة في وقت هام وحاسم. وأود أن أبدأ بأن أتمنى عيد أضحى مباركاً لجميع المسلمين الذين احتفلوا به هذا الأسبوع.

كما أود أن أؤكد أملتي بالشفاء العاجل والكمال للرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز، الذي دأب على بذل الجهود الحثيثة سعياً إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

قبل ثلاثة وعشرين عاماً، بالتمام والكمال تقريباً، جرى توقيع اتفاق أوسلو الأول بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن المؤسف أننا أبعد عن أهدافه من أي وقت مضى. فالحل القائم على وجود دولتين في خطر أن يحل محله واقع دولة واحدة من العنف والاحتلال الدائمين. وعلى الرغم من تحذيرات المجتمع الدولي والمنطقة، فإن القادة في كلا الجانبين لم يستطيعوا اتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة من أجل السلام.

ويوم أمس بالتحديد، أطلق المتشددون في غزة صاروخاً آخر على إسرائيل، الأمر الذي أدبته. وأطلقت إسرائيل أربع قذائف على أهداف في غزة رداً على ذلك. وإنني أؤكد مجدداً أن مثل هذه الاعتداءات والرد الذي تستثيره لا يخدمان قضية

السلام. ففي الأسبوعين الماضيين وحدهما، قُدمت مخططات لبناء ٤٦٣ وحدة سكنية أخرى في أربع مستوطنات في المنطقة "جيم" من الضفة الغربية المحتلة. وتُظهر البيانات الرسمية الإسرائيلية أن الربع الثاني من عام ٢٠١٦ شهد أكبر عدد من مشاريع البناء الجديدة في ثلاث سنوات. والسياسة الممتدة عقوداً من الزمن، والتي أسكنت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ إسرائيلي في الأرض الفلسطينية، تتعارض جذرياً مع إقامة دولة فلسطينية.

ومن المؤسف أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت أيضاً استمرار تصريحات كلا الجانبين، التي لا تؤدي سوى إلى الإبقاء على جوٍّ من عدم الثقة. وإنني أشعر بالقلق حيال تصريح أدلى به مؤخراً رئيس وزراء إسرائيل، يصف من يعارضون توسيع المستوطنات بأنهم داعمون للتطهير العرقي. إن هذا غير مقبول وشائن. وأود أن أكون واضحاً تماماً - إن المستوطنات غير قانونية وفقاً للقانون الدولي. فيجب إنهاء الاحتلال وتضييق الخناق والقمع. والمجتمع الدولي، بما يشمل مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، يعتبر توسيع المستوطنات عقبة أمام السلام.

ولا أزال أشعر بالهول لأن أطرافاً فلسطينية تختار أن تمتدح أعمالاً بغيضة، كالاغتيالات الإرهابية على الرياضيين الإسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢. فتمجيد الإرهاب مُشين، وعلى القيادة الفلسطينية أن تضع نهاية له.

وبينما يستعد الفلسطينيون لأول انتخابات محلية في أكثر من ١٠ سنوات، نشهد تهديدات متزايدة للعملية الانتخابية ومصادقية المؤسسات المنتخبة، بما في ذلك الاعتداءات بدوافع سياسية، وعدد متزايد من الأحكام المشكوك فيها. ويساورني قلق خاص حيال قرار المحكمة العليا الفلسطينية في الأسبوع الماضي، بتعليق جميع التحضيرات، بينما تتواصل المداوالات بشأن التماس لإلغاء الانتخابات. وإذا أُجريت الانتخابات

المحلية في الضفة الغربية وغزة، وفقاً للمعايير الدولية، فبإمكانها أن تقدّم تجديداً هاماً للديمقراطية الفلسطينية، وتمثل خطوة أولى نحو المضيّ قدماً بالوحدة الوطنية. ويمكن للجهود الإقليمية لتشجيع المصالحة وتعزيز القوى السياسية المعتدلة أن تؤدي دوراً إيجابياً أيضاً.

وبالعودة إلى غزة، كان هناك تقدم في السنتين منذ وقف إطلاق النار عام ٢٠١٤. فقد جرى ترميم المنازل، المستشفيات، المدارس والبنى التحتية الأساسية، بفضل المانحين الأسخياء والتعاون الجيد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يبقى ٦٥ ٠٠٠ شخص مشردين. وهناك حاجة إلى المزيد من المساعدة لإعادة بناء نحو ٥ ٠٠٠ منزل مدمر. والمزيد من التنسيق مطلوب لتسريع إعادة الإعمار الجاري. ومنذ عام ٢٠١٤، يسّرت آلية إعادة إعمار غزة إدخال أكثر من ١,٥ مليون طن من مواد البناء، وأسهمت إسهاماً كبيراً في تنشيط الواردات إلى غزة، ممّا أثر إيجابياً على القطاع الخاص.

إنّ لدى إسرائيل شواغل أمنية مشروعة على صعيد تهريب المواد أو الاستيلاء عليها. لكنّ الآلية تخضع للرصد عن كثب، وجميع الأطراف تواصل ضمان وجود ضوابط ملائمة في موضع التطبيق، لكي تصل المعونة إلى المستفيدين المعنيين. وإنني أشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة تعاونهما مع الأمم المتحدة، وتيسير استيراد مواد البناء، التي هي حيوية جداً، لإعادة بناء حياة الناس، مع ضمان عدم تحويل تلك المواد إلى الاستخدام العسكري.

إنّ الاحتياجات الإنسانية في غزة عميقة الجذور، بمنأى عن إعادة الإعمار. فأكثر من ١,٣ مليون شخص، من سكانها الـ ١,٩ مليون نسمة، يحتاجون إلى مساعدة. واستمرار الوصول الإنساني والخدمات التمويلية للسكان الفلسطينيين في غزة يبقى أساسياً. وفي هذا السياق العصيب، ما فتئت

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه تحديات مالية خطيرة. وإنني أناشد الدول الأعضاء سخاءها لضمان تمكين الأونروا من تنفيذ أنشطتها بفعالية وبشكل قابل للتنبؤ.

وبالنظر إلى الحالة على نطاق أوسع، تبقى غزة تحت الإغلاقات وهي بمثابة قنبلة موقوتة. فعدم الاستقرار وخطر التصعيد العنيف موجودان دائماً. والتكديس المستمر للأسلحة، والأنشطة القتالية لحركة حماس والجماعات المتشددة الأخرى، تُبقي كلا جانبي الحدود في حالة استنفار دائم. وأشكال الحرمان الإنساني المتواصل لسكان غزة البالغ عددهم نحو مليوني شخص، يبدد الأحلام والطموحات، ويُذكي عدم الاستقرار والتطرف.

والانقسام السياسي الفلسطيني المدمر يفاقم الحالة الإنسانية، ويضيّق الخناق على التنمية، وغياب حكومة للوحدة وطنية، تدعم المبادئ التي يُبنى عليها السلام، يحول دون إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. والمجموعة الرباعية، في تقريرها (S/2016/595، المرفق)، لشهر تموز/يوليه، سلّطت الضوء على هذه الديناميات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في غزة، بصفتها أحد التوجّهات التي تقوّض بشدة الآمال بتحقيق السلام. ولا يمكن إحراز التقدم الدائم في غزة إلاّ على أساس وحدة فلسطينية، نهايةً للتكديس غير المشروع للأسلحة والأنشطة القتالية، ورفع كمال للقيود على التنقل والوصول، وفقاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وبالانتقال إلى الجولان، لا أزال قلقاً حيال الانتهاكات المتواصلة لخط وقف إطلاق النار، والقتال المستمر في مناطق الفصل وتحديد الأسلحة. فهذه التطورات تقوّض اتفاق فضّ اشتباك القوات لعام ١٩٧٤، وتُعرّض للخطر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية. ومؤخراً بشكل خاص، أثر إطلاق النار من القوات المسلحة العربية السورية على الجولان السوري

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا. من المخيب جداً للآمال أن يتعيّن عليّ الاعتراف بأنّ الملاحظات التي أوشك أن أعرضها، والتي سيعرضها آخرون اليوم، كان يمكن عرضها بقوة وأهمية متساويتان في أيّ وقت من السنتين ونصف السنة، بعد تعليق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وإننا جميعاً نُعرب عن الاستياء والسخط إزاء العنف الذي يصيب الإسرائيليين والفلسطينيين العاديين، لكنّ فقدان الأرواح البريئة يستمر. ونحن جميعاً ندين المستوطنات، لكنها ما فتئت تتوسع. ونشجع تكراراً كلا الجانبين على التنازل وإيجاد طريق إلى السلام، لكنّ الخطاب الغاضب والتحريض هما السائدان. والمجتمع الدولي يفعل كل ما يستطيع لدعم الأطراف في استئناف المفاوضات، ولكن على الرغم من أفضل جهود مجموعة من الجهات الفاعلة، فإننا لسنا أقرب إلى حل. ونحن جميعاً نعلن التزامنا الثابت بالحل القائم على وجود دولتين، باعتباره الخيار الوحيد القابل للحياة، لكنّ المجلس يبقى متفجعاً بينما ذلك الحل يتلاشى. لقد كانت هناك بعض التطورات الإيجابية، مثل اتفاق هذا الأسبوع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تسوية الديون الفلسطينية المستحقة لشركة كهرباء إسرائيل، لكنّ الصورة التي رسمها الأمين العام في إحاطته الإعلامية ينبغي أن تثير قلقنا جميعاً.

ونيزيلندا تعتبر نفسها صديقا للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وللسنا جزءاً من تلك المنطقة المضطربة. وليست لدينا أية خلفيات أو مصالح مكتسبة. ونحن نسعى جاهدين إلى تحقيق منظور عادل ومتوازن لهذا الموضوع المعقد والصعب. واليوم نحن نقول لكلا الطرفين أنّهما لا يفيان تماماً بتوقعات المجتمع الدولي، وبأن الوقت قد حان لكي للتأمل والتفكير مرة أخرى فيما ما ينبغي لهما القيام به للإبقاء على أمل التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. ولقد حان

المحتل. وفي كلتا المناسبتين، ردّت قوات الدفاع الإسرائيلي بضربة جوية. وإني أدعو إسرائيل وسورية إلى التقيد ببنود اتفاق فضّ الاشتباك وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وفي غضون أيام، ستجتمع هنا في نيويورك لجنة الاتصال المتخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدّمة إلى الشعب الفلسطيني. وإني أشجع كلا الجانبين على التركيز على التحوّلات الإيجابية في السياسة العامة، انسجاماً مع الانتقال إلى سلطة مدنية فلسطينية أوسع في المنطقة جيم، كما ورد في اتفاقات سابقة. ولتلك الغاية، أرحب باتفاق الأطراف مؤخراً على ديون الكهرباء العالقة وإنشاء سوق جديدة للطاقة، الذي سينقل السلطة إلى الحكومة الفلسطينية لإدارة الهياكل الأساسية للطاقة. وهذه الخطوات التي تجسّد نوايا أوسلو، أساسية لقابلية الحياة لدولة فلسطينية مستقبلية.

وفي الوقت نفسه، يجب على أصحاب المصلحة الدوليين مواصلة السعي إلى نهاية تفاوضية للاحتلال، الذي يدخل الآن عامه الخمسين، وإقامة فلسطين ديمقراطية قابلة للحياة، تعيش بسلام مع إسرائيل، وكلّ منهما تحترم ارتباطات الأخرى التاريخية والدينية بهذه الأرض المقدسة. وستواصل المجموعة الرباعية دورها لتعزيز توافق الآراء على تلك الغاية، مستفيدة من تقريرها.

وأود أن أشكر منسّقي الخاص، نيكولاي ملادينوف، على التزامه الثابت ومشاركته المستمرة مع الأطراف في ما يبقى سياقاً مثيراً للتحدي. ومن أجل سلام إقليمي وعالمي حقيقي، يجب أن نكثف جهودنا لتشجيع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على اتخاذ الخطوات الصعبة لتغيير المسار التدميري الذي يقودنا حالياً نحو واقع الدولة الواحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ولذلك، أقول اليوم إلى الزملاء في مجلس الأمن إن الوقت لا يرحم. وقد مضت ثمانية أعوام طويلة منذ أن اعتمد المجلس مشروع قرار بشأن هذه المسألة. والتاريخ والمجتمع الدولي لن يحكما علينا بصورة جيدة. وقد حان الوقت لكي نطالب كل طرف على حدة بأن يبذل المزيد، وبأن يفني بمسؤولياتها، ولكي نطالب بالمزيد من هذا الجهاز، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين.

وإذ نرحب بالجهود الأخرى لتحسين هذه الحلقة السلبية، ترى نيوزيلندا أن المجموعة الرباعية لا تزال هي الهيئة الأقدر على حشد جهود الأطراف الأخرى وتقديم التقارير وإسداء المشورة إلى المجلس. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بقلق تقارير أمس التي أفادت بأن وزير الدفاع في إسرائيل قرر مقاطعة المنسق الخاص ملادينوف. وذلك الإجراء، المتخذ وفقا لتلك التقارير ردا على قيام المنسق الخاص بالعمل الذي كلفناه به جميعا، سلبا للغاية.

ومن المخيب للآمال أن التقرير الأخير (S/2016/595)، المرفق) للمجموعة الرباعية قد تعرض لهذه التأخيرات الكبيرة، وأنه عندما صدر، لم تعتمد توصياته كأساس لمواصلة مشاركة المجلس. وهو ما كان سيشكل خطوة متواضعة إلى الأمام، والمجلس لم يتمكن حتى من الاتفاق على ذلك. وتعتزم نيوزيلندا إعادة النظر في هذه المسائل خلال الأسابيع القادمة ونحن نحاول إيجاد سبيل لكفالة تجديد انخراط المجلس في مسألة تتطلب اهتمامه على نحو صارخ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد أبو العطا (مصر): شهدنا منذ يومين، في ١٣ سبتمبر/أيلول من هذا العام، الذكرى الثالثة لما يعرف باتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي بمقتضاه تم

الوقت لكي يقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمصارحتهما بذلك وبعقد العزم على اتخاذ خطوات عملية لمساعدتهما في طريقهما.

والتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية تثير القلق على وجه خاص. فالإعلان في ٣١ آب/أغسطس عن الموافقة على بناء ٤٦٣ وحدة سكنية أخرى في الضفة الغربية، بما في ذلك ٢٨٤ وحدة جديدة، يتناقض مع التزام إسرائيل المعلن بإجراء محادثات مع الفلسطينيين والتوصل إلى اتفاق. وحتى في هذا العام، قدمت خطط لبناء ٦٢٣ ٢ وحدة استيطانية، بما في ذلك إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على ٧٥٦ وحدة. ولا يمكن للتحايل مهما بلغ قدره أن يخفي حقيقة أن تلك الأعمال تشكل انتهاكا للالتزامات الدولية لإسرائيل، وأن لها آثار سلبية عميقة على عملية السلام.

والجانب الفلسطيني، أيضا، لم يرق إلى مستوى التوقعات التي ينبغي أن تكون لدينا جميعا. فالتغاضي عن العنف ضد المواطنين الإسرائيليين لا يزال مستمرا. والانتخابات المحلية الأولى خلال عقد من الزمان - وهي فرصة لحفظ ماء الوجه وتحديد الولايات - تم تأجيلها على ما يبدو. والمصالحة وضعت جانبا. والصواريخ المنطلقة من غزة لا تزال تستهدف البلدات والمدن الإسرائيلية.

ونتيجة لتلك التطورات فإن حل الدولتين - وهو رؤية وهدف مجلس الأمن طيلة ما يقرب من ٥٠ عاما - يوشك أن يصبح حلما محطما. ولمن في إسرائيل يعتقدون أن ذلك لا يهم، وأن الوقت لصالحهم، فإنني أحثهم على التفكير من جديد. فإذا تحطمت آفاق حل الدولتين بفعل المسار السليبي للأحداث، سيتحول الاهتمام الدولي إلى معياري المواطنة الموجودين في الدولة الوحيدة الباقية. وما من صديق لإسرائيل يود أن يرى هذه النتيجة.

يمكن قبوله، أو أنه يكرس حقوقاً جديدة غير حق الفلسطينيين في أرضهم. ودعوني أؤكد مجدداً أننا نتألم كثيراً عندما نرى محاولات استغلال هذا العجز كذريعة للترويج لرواية بديلة حول القضية الفلسطينية، أو تحميل الشعب الفلسطيني القابع خلف الأسوار بالضفة الغربية وتحت الحصار بغزة مسؤولية هذا العجز، أو دفعه للقبول بالاحتلال ورغباته وممارساته الهادفة إلى تغيير الأمر الواقع على الأرض. إنها لذريعة أقبح من الذنب.

إن تأخر تسوية القضية الفلسطينية بسبب غياب الرغبة السياسية للقوى الكبرى أو استمرار سياسة الاحتلال في تكريس الاستيطان غير القانوني على الأرض، لا يجب أن ينسبنا محورية دور الأمم المتحدة وأجهزتها، أو أن يجعلنا نخيد عن الطريق الذي رسمته مرجعيات الشرعية الدولية. ولعله من الأهمية بمكان أن أذكر الجميع، لا سيما أجهزة الأمم المتحدة وممثلاتها، بأن العراقيل التي تقف أمام التسوية لا تعفي المنظمة الدولية من مسؤولياتها أو من دورها الرئيسي حارساً شرعياً للحقوق الفلسطينية عبر التاريخ، ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولل قانون الدولي، دون تنازلات. وذلك بصرف النظر عن توازن القوى بين الأطراف الدولية المعنية، ودون أن تتحول المنظمة لطرف في أية مواءمات سياسية تخالف الشرعية الدولية.

فتلك المواءمات لا تؤثر على الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني التي لن تتغير مهما طالت الأزمة، حتى وإن لم تنعكس تلك الحقوق حتى الآن إلا في وثائق المنظمة والاتفاقيات الدولية.

ورغم امتداد هذه الأزمة واستمرار عدم استجابة إسرائيل لمناشدات المجتمع الدولي، فإننا ما زلنا مصرين على خيار السلام. والأمر الذي يتأكد جلياً ودوماً في مبادرة الدول العربية التاريخية المعروفة بمبادرة السلام العربية التي أكدت

الاتفاق على إدارة شؤون الفلسطينيين بصورة مؤقتة لمدة خمسة أعوام فقط بدأت عام ١٩٩٣، على أن يتم بعدها التفاوض على مسائل الوضع النهائي على أساس حل الدولتين، من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إن ذكرى توقيع بنود هذا الاتفاق التاريخي يجب أن تدفع المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، أن يسأل نفسه إذا كان قد تمكن من مساعدة الشعب الفلسطيني في الحصول على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، التي نص عليها القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ودعوني أؤكد على أنني على ثقة من أن ضمائرنا جميعاً تقر بلا لبس بأن الإجابة على هذا السؤال لا تحتاج لبحث أو جهد أو تدقيق. فالحقائق على الأرض تتحدث عن نفسها واليوم، وبعد ٢٣ عاماً على اتفاق أوسلو، بدلاً من أن نشهد دولة فلسطينية ذات سيادة وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، فإننا نشهد قيام "شبه دولة" قوامها، على أقل تقدير، أكثر من نصف ملسون مستوطن، تمددت على الأراضي الفلسطينية بدعم رسمي من الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يدخر جهداً على مدى عشرات السنين في الاستيلاء على الأرض، وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين، وبرعاية وفرها عجز هذه المنظمة، وصمت هذا المجلس الذي استسلم مضطراً لسلبية القوة الكبرى الوحيدة القادرة على وقف هذا الزحف غير القانوني.

إن مبدأ "الأرض مقابل السلام" المتوافق عليه دولياً إنما يعكس حقيقة أن القضية الفلسطينية هي قضية أرض، وأن الاستيطان وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس والجدار العازل هو أساس المرض ولب القضية، والعائق الرئيسي أمام أية مفاوضات محتملة تستهدف حل الدولتين

ويخطيء البعض إذا تصور أن طول أمد العجز الدولي أمام تلك الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية أصبح أمراً معتاداً

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى التزامه وإحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نشيد بالأمم المتحدة والمنسق الخاص السيد نيكولاي ملادينوف على عملهما في الميدان. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم فرنسا الكامل للسيد ملادينوف.

إننا نجد أنفسنا عشيّة بدء الجزء الوزاري من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في لحظة مناسبة لإجراء تقييم. لقد كانت النتائج المبنقة عن العام الماضي واضحة. إن ما نراه هنا هو تهميش واضح للحل القائم على قيام الدولتين، ولكن واضحين، هو حل اليوم معرض للخطر. وسياسة الاستيطان الإسرائيلية تشكل أحد التهديدات الرئيسية لتنفيذ الحل القائم على قيام دولتين. بتجزئة الأراضي الفلسطينية في المستقبل، تقوض سياسة الاستيطان احتمالات قيام دولة فلسطينية. وتتضح سياسة الاستيطان من الضم بحكم الأمر الواقع للمنطقة جيم ونقل السكان والعقبات التي تحول دون التنقل وتدمير المساكن والهياكل الأساسية الإنسانية للفلسطينيين. ويقوض بشكل خطير تطرف الرأي العام وأعمال العنف والتحرير على العنف والإرهاب آفاق رؤية تعايش بين دولتين - دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وإحراز تقدم في المصالحة الفلسطينية أيضا ملح ولا غنى عنه.

فعقب عامين من توقف عملية المفاوضات، تدعو فرنسا بقوة إلى ضرورة تحديد المساعدة الدولية لعملية السلمية والمحافظة على الحل القائم على وجود دولتين. ويجب أن نعمل جماعيا لوضع هذا النزاع في صميم أولوياتنا ونخلص أنفسنا من المأزق الحالي، وهو مأزق يضعف السلطة الفلسطينية ويعرض للخطر أمن الإسرائيليين ويأجج تطرف الرأي العام في المنطقة قاطبة وخارجها.

استعداد تلك الدول للتعايش السلمي الطبيعي مع إسرائيل كجار لها إن قبلت الأخيرة أبسط مبادئ حسن الحوار وأنهت احتلالها للأراضي العربية من خلال الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري. ناهيك عما تبقى من أراض محتلة في جنوب لبنان.

وكما ترون، فإن المعادلة بسيطة لا تتضمن في طياتها تحريضا أو كراهية أو حتى حديث عن مقاومة مشروعة للاحتلال. فهي لا تعكس سوى تطلع الدول العربية لعلاقات طبيعية مع إسرائيل تضمن للأخيرة أمنها وشرعية وجودها.

إننا حتى الآن مازلنا في انتظار رد فعل إسرائيلي على المبادرة التي أطلقت منذ سنوات طويلة، وما زلنا غير قادرين على فهم أسباب تجاهل الحكومة الإسرائيلية لها رغم أنها تعالج مباشرة قضايا كانت تمثل هاجسا تاريخيا لإسرائيل.

كما أننا نود أن نؤكد أيضا على خطأ التحليلات التي تذهب إلى إمكانية التحايل على المبادرة. فالشعوب العربية أكثر وعيا من أن تتقبل التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني أو حق الشعبين السوري واللبناني في استرجاع أراضيها المحتلة.

وستظل مصر ملتزمة بمبادرة السلام العربية وبتشجيع جهود الأطراف الدولية لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا سيما الجهود الفرنسية والروسية وكذلك جهود المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام نيكولاي ملادينوف. كما ستظل مصر عازمة على العمل ثنائيا وفي الإطار المتعدد الأطراف لتدخل رؤيتها للسلام في المنطقة حيز التنفيذ. وهي الرؤية التي بدأ التمهيد لها منذ ٣٧ عاما من خلال إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وما زالت قابلة للتحقق إذا توفرت الإرادة الدولية اللازمة وإذا استقرت إسرائيل على خيار السلام الشامل والعادل لها ولدول المنطقة.

على المنطقة وتتسبب في الإخلال بتوازنها. لذلك لن تدخر فرنسا جهداً لمنع هذا الانهيار وستعمل على إعادة هيكلة الزخم السياسي على أساس حل الدولتين.

لن نستسلم أبداً. بل سنواصل بالتعاون مع جميع شركائنا العمل بلا كلل من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونحن ممتنون للرئاسة النيوزيلندية ولكم معالي وزير الخارجية السيد موراي ماكولي على عقد هذه الجلسة وعلى حضوركم جلسة مجلس الأمن اليوم.

تشعر أوروغواي بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعواقبه الإنسانية والسياسية والأمنية في كلا البلدين وفي المنطقة قاطبة. وللأسف في الأشهر القليلة الماضية لم نسمع أنباء جديدة فيما يتعلق بعملية السلام. وكنا نأمل أن نرى وتيرة أسرع وأثراً أكبر في أعقاب تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) ولكن ذلك لم يحدث. فليم يتخذ الطرفان حتى الآن أي تدبير لوقف الاتجاهات التي تهدد حل الدولتين بالرغم من التوصيات المفيدة الواردة في التقرير.

وعلى الرغم من أن هناك على ما يبدو انخفاضاً تدريجياً في الأعمال الإرهابية والمستوى العام للعنف، لم يتغير المناخ السياسي بالفعل، وما زلنا نرى شللاً عندما يتعلق الأمر بإمكانية تجديد المفاوضات الثنائية المباشرة. وفي رأي أوروغواي، كما أشار محققا تقرير المجموعة الرباعية، فإن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يشكل تهديداً خطيراً للسلام. وحقيقة أنه لم تمض سوى أيام قليلة على نشر التقرير حتى أعلنت إسرائيل قرارها بناء ٥٦٠ متراً جديداً في الضفة الغربية و ٢٤٠ في القدس الشرقية، دون مراعاة التوصيات الواردة في التقرير، إشارة سيئة للغاية من أي زاوية نظرنا إلى الأمر.

وفي هذا السياق، قدمت فرنسا إلى الطرفين وشركائهما الرئيسيين مبادرة تهدف إلى إعادة تعبئة السياسة الجماعية لصالح عملية السلام. إن النهج الذي نتبناه تدريجياً وجماعياً على السواء. هو نهج تدريجياً لأننا جميعاً نعلم أن ظروف استئناف المفاوضات بشكل فوري هي ببساطة غير متوفرة اليوم. ولذلك يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية في حث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات من خلال هيكلة مناخ مؤات بجدول أعمال إيجابي ومجموعة من الحوافز لتحقيق ذلك الغرض. وهذا هو صميم مبادرتنا. وهو نهج جماعي لأننا نسعى إلى تكييف كل مرحلة من مبادرتنا على الجهود الجارية، لا سيما الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والشركاء العرب. وعلاوة على ذلك تتوق فرنسا دائماً إلى رؤية مجلس الأمن يضطلع بدور رئيسي في مساعدة عملية المفاوضات وتوطيدها حينما يحين الوقت المناسب لذلك.

لقد كان المؤتمر الوزاري المعقود في باريس في ٣ حزيران/يونيه لحظة حاسمة الأهمية مكنتنا من اتخاذ الخطوة الأولى. وعلى المجتمع الدولي تأكيد التزامه بالحل القائم على وجود دولتين والإعراب عن عزمه على المشاركة بشكل جماعي في هيكلة الظروف الضرورية لاستئناف مفاوضات السلام. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك على هامش الجمعية العامة ستعظم فرنسا اجتماع عمل على مستوى كبار المسؤولين لتقييم الأعمال المنفذة وتحديد التدابير التي ستمكننا من صون الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق تقدم بشأن الظروف اللازمة لاستئناف عملية السلام. وغني عن البيان أننا سنواصل إشراك الطرفين وإطلاعهما على عملنا بأكثر الطرق شفافية كما انتهينا من مرحلة من مراحل العملية.

وإن لم نعمل بعزم سيذهب حل الدولتين هباءً وسيمهد الطريق تدريجياً لحالة الأمر الواقع التي لن تكفل قط التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع؛ وستلقي بدلاً من ذلك بظلالها

بأن حالات أكثر تعقيدا قد حلت عندما توفرت الإرادة السياسية المطلوبة، مثل ما حدث في اتفاقات كامب ديفيد واتفاق سيناء المعقود بين مصر وإسرائيل. وبالمثل، في عام ١٩٩٤، تمكنت دولة إسرائيل والأردن من التوصل إلى سلام مقبول لدى كلا الطرفين.

ولكن كانت أوروغواي تعتقد أن التوصل إلى حل دائم أمر يعود لطرفي النزاع، فإن المجتمع الدولي يؤدي أيضا دورا هاما في التوصل إليه، وبخاصة أن الطرفين لم يتمكنوا حتى الآن من التوصل إلى اتفاق بمفردهما. ولذلك، من المهم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لدعم العملية وتشجيع الطرفين على استئناف الحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى، بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم عن طريق التفاوض وفقا للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية ضمان توصل الطرفين إلى جدول زمني وتدابير محددة يتعين على كل منهما اتخاذها في المجالات حيث السبيل إلى الحل مسدود، مثل مكافحة الإرهاب، وإظهار الوحدة داخل الحكومة الفلسطينية والاتفاق على عملية لإزالة المستوطنات غير القانونية.

وأوروغواي على استعداد للدعم والتعاون بشأن أي اقتراح يمكن أن يجلب كلا الطرفين مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، ويحقق تقدما في عملية السلام. وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرة السلام العربية، والمبادرة الفرنسية وغيرهما من المبادرات التي قد يتم إطلاقها. وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالقول أنه، وللأسف، وبعد مرور ما يقرب من ٧٠ عاما على بدء العملية، وعلى الرغم من الجهود الهائلة، لم نشهد بعد نهاية للنزاع. ولا يزال المجتمع الدولي يدعو إلى اتفاق سياسي عن طريق التفاوض، بوصف ذلك السبيل الوحيد للخروج من نفق الموت والدمار الذي لا نهاية له. وأحث الطرفين على الإصغاء لتلك الدعوات وإتاحة المجال لنا كي نساعدتهما.

ونكرر تأكيد قلقنا إزاء الجمود الذي طال أمده في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وينبغي توجيه رسائل سياسية بغية كسر الحلقة المفرغة من سوء الفهم والاشتباكات العنيفة التي تقوض تطلعات الشعب الفلسطيني إلى العيش في نهاية المطاف في سلام بعد نصف قرن من الاحتلال والحالة الإنسانية الخطيرة، ولا سيما في غزة، التي تتفاقم بعد كل تصعيد مسلح. ونأمل أن يتمكن البلدان من التغلب على خلافاتهما والتوصل إلى تفاهم بشأن المسائل الرئيسية التي تفرق بينهما. واليوم، وبعد مرور ٢٣ عاما تقريبا على اتفاقات أوسلو، حيث اعترف كل من البلدين بالآخر، ووضعنا الأساس للعمل صوب التوصل إلى حل على أساس دولتين مستقلتين، فإننا نأسف لأننا نرى أن المجموعة الرباعية تشير إلى حالة من العنف المستمر، والهجمات على المدنيين، وأعمال التحريض على العنف وإضعاف الثقة، وما من أمر من هذه الأمور يفضي إلى تحقيق حل سلمي للنزاع.

إن أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لعكس الجمود الحالي في مسألة الصراع تجبرنا على تأكيد دعوتنا إلى الطرفين لاستئناف اتصاهما على أساس يمكنه تلبية رغبات الجانبين. وهذا يعني معالجة الإرهاب في الأراضي الفلسطينية، ووقف إسرائيل للمستوطنات غير القانونية في تلك الأراضي، ووضع حد للتحريض على العنف من خلال خطاب الكراهية، والسعي إلى تحقيق التزام حقيقي بتحقيق حل الدولتين من خلال السياسات المناسبة، مثل ما أوصت به المجموعة الرباعية في أحدث تقرير لها.

وأود أن أؤكد من جديد على أن السعي إلى إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين يمثل أولوية بالنسبة لأوروغواي، وسنعمل دون كلل ومحاولين الجمع بين الطرفين لتحقيق تلك الغاية. ونحن لا نتجاهل المشاكل الخطيرة المستمرة، ولكننا نرفض فقدان الأمل، ونود أن نذكر الجميع

المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على الأهمية الحاسمة لمبادرة السلام العربية.

إن الافتقار إلى الوحدة فيما بين الفلسطينيين عقبة أخرى أمام إحياء العملية السياسية. وينبغي لكل من يمارس الضغط على الجانب الفلسطيني أن يحثهم على الوحدة دون تأخير على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ المجموعة الرباعية.

ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، تشكل مصدر قلق بالغ. وهي تؤدي إلى تفاقم مشاعر الاستياء بين السكان، وتساعد على دفع المواقف الاجتماعية إلى التطرف، وتزيد من صعوبة التوصل إلى حل تفاوضي. ولا بد من وقف العنف والتحريض على العنف، ويجب وضع حد للنشاط الاستيطاني. ونعتقد أن السلام الدائم، على أساس حل الدولتين، يمكن أن يلي تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، فضلاً عن رغبة الإسرائيليين في الأمن. وسوف يساعد ذلك على تطبيع الأوضاع في المنطقة ككل.

ومن جانبنا، سنواصل جهودنا من أجل التغلب على الاتجاهات السلبية في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، والسير في اتجاه التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي. ونحن نعمل بنشاط وبشكل مباشر مع الطرفين المتنازعين ومع الدول المعنية في المنطقة. وفي اتصالاتنا مع الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس وزراء إسرائيل، ننتهز كل فرصة لمناقشة أفضل السبل أكداً رغبتنا في الاجتماع في موسكو لمناقشة أفضل السبل لإطلاق عملية السلام دون شروط مسبقة. ويستند نشاطنا إلى الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى عملية تفاوضية موثوقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وغني عن القول إن هذه الجهود ستتواصل بالتنسيق الوثيق مع الشركاء في المجموعة

ويجب ألا ننسى أن الجزء الأهم للتعيش بين الدول هو تحقيق السلام؛ كما لا ينبغي لنا أن نسمح بأن تستمر أجيال من الشباب والأطفال في أن تنشأ في ظل أجواء من عدم الثقة والخوف والكراهية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر الأمين العام على بيانه الموضوعي. وعلى الرغم من حدوث بعض التراجع في التوترات على أرض الواقع، لا تزال الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية صعبة. وتبين الحوادث المختلفة التي وقعت في الضفة الغربية والقدس، فضلاً عن تفاقم التوترات المتقطعة في أنحاء قطاع غزة، أن خطر تصعيد النزاع كبير كما كان دائماً.

وفي ضوء تأزم التسوية، بدأت بالظهور مبادرات جديدة تهدف إلى إيجاد سبل لإحياء عملية السلام. وهذه الأفكار تبدو معقولة وتهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية الحقيقية على الأقل. ومع ذلك، نرى أنه لا ينبغي لها سوى تكملة الجهود المبذولة في إطار الآلية المنشأة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ولن تؤدي المحاولات الرامية إلى تحويل التركيز إلى محافل أخرى إلا إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية. ونحن نتفق مع الذين يدعون إلى مشاركة أنشط في المسألة لمجلس الأمن وربما يتعين عليهم اتباع نهج أكثر فعالية للترويج لهذه الفكرة.

وسوف نعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر اجتماعاً وزارياً للمجموعة الرباعية، على هامش المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. أود مرة أخرى أن أسترعي الانتباه إلى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الرباعية (S/2016/595، المرفق) الصادر في ١ حزيران/يونيه. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه إذا استطعنا المضي قدماً بهذه التوصيات، فمن الممكن أن نهيئ الظروف لإحياء العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية واستئناف العملية السياسية على أساس الاتفاقات

الاستيطانية بأثر رجعي في محاولة منهجية أخرى لتغيير الحقائق على أرض الواقع.

واستمرت هذه الأنشطة لفترة طويلة جداً في الإفلات من العقاب فيما نواصل تقييد استجابتنا بمجرد الرفض اللفظي دون أي تدابير فعالة لوقف الأنشطة غير المشروعة. يقترن توسيع الأنشطة الاستيطانية وتقنين البؤر الاستيطانية بزيادة عمليات هدم المنازل والمباني الفلسطينية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وزيادة عنف المستوطنين. وفي عام ٢٠١٥، تم الإبلاغ عن أربع حالات عنف، في المتوسط، من المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين في الأسبوع. وفي إحدى الحوادث الأخيرة، أطلق المستوطنون الإسرائيليون الكلاب للهجوم على رجل فلسطيني، في حين ضحك المستوطنون الإسرائيليون مياه المجاري إلى الأراضي المملوكة للمزارعين الفلسطينيين في حادثة أخرى، مما أدى إلى إتلاف أشجار مملوكة للفلسطينيين. وحتى الفتيات الفلسطينيات لم يكن منمنأى عن عنف المستوطنين، إذ تعرّضن للمضايقة والضرب من قبل المستوطنين الإسرائيليين. وفي معظم الحالات، لا يوجد لجوء إلى العدالة.

وفي حالة إحدى الأسر الفلسطينية، التي تملك بساتين الزيتون والأراضي الزراعية في الضفة الغربية المحتلة، مُنع أفراد الأسرة من العمل في أراضيهم بالقرب من مستوطنة إسرائيلية غير شرعية. وتضررت أشجارهم وأراضيهم وتعرضت للتسميم على يد المستوطنين. وعلى الرغم من الشكاوى المقدمة إلى الشرطة الإسرائيلية ٨٦ مرة، لم يُتخذ أي إجراء لمساءلة المستوطنين أو توفير سبل الانتصاف. ولم يعد ممكناً معاملة عنف المستوطنين على أنه حوادث منعزلة. فمن الواضح أن المستوطنين يزدادون جرأة كنتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الإسرائيلية بشأن التوسع الاستيطاني والإفلات من العقاب الذي يمنح لهم.

الرباعية والجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد دعمنا للعمل الذي يقوم به السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود باسم وفد بلدي أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، ترحيباً حاراً في مجلس الأمن وأن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة. تقدّر ماليزيا الجهود الدؤوبة التي تبذلها نيوزيلندا لدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن القضية الفلسطينية. ونحن نشاطركم الرأي، سيدي الرئيس، بشأن الدور الحاسم للمجلس في تهيئة الظروف اللازمة للسلام ودفع الطرفين إلى استئناف عملية الحوار من أجل إنقاذ حل الدولتين. ويعرب وفد بلدي أيضاً عن امتنانه للأمين العام بان كي - مون على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية اليوم.

لقد قرر وفد بلدي أخذ الكلمة اليوم في ضوء الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة واللامبالاة المستمرة في المجلس إزاء معالجة الحالة. ونود على وجه الخصوص أن نبرز التوسع في الأنشطة الاستيطانية، الذي يشكل أكبر تهديد للسلام وحل الدولتين.

وسمعنا على مر السنين تحذيرات متكررة من الأمين العام ومنسقه الخاص، السيد ملادينوف، إزاء توسيع الأنشطة الاستيطانية التي تهدد بدفن حل الدولتين. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية وحدها، استمرت مئات المستوطنات الإسرائيلية في التوسع على الرغم من الطابع غير القانوني الذي لا يمكن إنكاره بموجب القانون الدولي، والتوصيات الواضحة لتقرير اللجنة الرباعية (S/2016/595، المرفق) والإدانات الواسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أيضاً محاولات من السلطات الإسرائيلية لتقنين البؤر

ومن الواضح أن عدم القيام بأي شيء ليس خياراً بالنسبة لمجلس الأمن بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، التي تغذي التطرف بسبب انتشار الإحباط والغضب لدى الفلسطينيين تحت الاحتلال. ويجب أن نثني إسرائيل عن إمعانها في سياساتها القمعية. ويجب ألا نسمح لمناشدتنا بأن تقع على آذان صماء. ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لمعالجة ضميرنا النازف.

وبغية الحفاظ على الاهتمام الدولي بشأن هذه المسألة، تخطط ماليزيا، بالاشتراك مع أعضاء المجلس المتقاربين معها في التفكير، لعقد اجتماع بصيغة آريا في تشرين الأول/أكتوبر مع التركيز على مسألة المستوطنات. وترحب ماليزيا أيضاً بالاجتماع القادم للمجموعة الرباعية في نيويورك في إطار متابعة المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه. ونواصل دعم المبادرة الفرنسية، التي تكمل الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. وتطلع إلى إجراءات ملموسة تتخذها الأطراف المعنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل إعادة هيكلة الأفق السياسي الذي تشتد الحاجة إليه للتوصل إلى حل الدولتين.

وفي الختام، أكرر دعوة ماليزيا المجلس إلى استخدام مختلف الأدوات المتاحة له من أجل هيكلة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتأثير على سلوك الأطراف بغية إنقاذ حل الدولتين. وإننا على استعداد للمشاركة بصورة بناءة مع أعضاء المجلس الآخرين في هذا الصدد.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):
نشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة الهامة وعلى ملاحظتكم الثاقبة بشأن هذه المسألة الحساسة والمثيرة للقلق. كما نشكر الأمين العام بان - كي مون على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه المستمر بالتوصل إلى حل عادل

ويجري توسيع المستوطنات في ظل القيود الشديدة المفروضة على النمو الوطني وتنمية المجتمعات الفلسطينية. ونذكر جميعاً المنظور شبه المستحيل لإمكانية الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لتمكين الأسر الفلسطينية من توسيع منازلها لاستيعاب النمو الطبيعي في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وقد اضطر الكثير من الفلسطينيين إلى اللجوء لبناء المنازل دون رخص، لكي يواجهوا بعد ذلك أوامر الهدم الإسرائيلية والغرامات الباهظة. ولدى عجزهم عن دفع الغرامات الجائرة، التي قد تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات، اضطر العديد منهم إلى هدم منازلهم. ورأينا إحدى هذه الحالات في الأسبوع الماضي. كما ذكر الفلسطيني الذي اضطر إلى هدم منزله في القدس الشرقية:

”نشعر عند أول ضربة بمطرقة بأنك كأنما تضرب نفسك. فليس من السهل أن تهدم حلمك.“

وفي حادثة أخرى، اضطر والد فلسطيني إلى هدم غرفة لأطفاله الصغار الثلاثة لتجنب غرامات الهدم الباهظة الصادرة عن البلدية الإسرائيلية بعد أن أمضى ١٢ عاماً في محاولة فاشلة للنضال ضد أمر الهدم في محكمة إسرائيلية.

وهذه الأمثلة هي جزء من محاولة وحشية ومنهجية من جانب إسرائيل لتحطيم معنويات الفلسطينيين وجعل حياتهم في القدس الشرقية المحتلة أمراً لا يُطاق، بحيث يرحلون في نهاية المطاف. وتتفق مع الأمين العام على أن من المزعج أن أي معارضة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي من أجل حماية الحقوق المشروعة للفلسطينيين باتت تسمى الآن من جانب القيادة الإسرائيلية بالتطهير العرقي. هذا أمر مستفز وفارغ حقاً ولا يعدو كونه محاولة ضعيفة لتبرير ما لا يمكن تبريره - وهو موقف غير قابل للإصلاح بالإبقاء على المسار الهدام الذي يحدد يأس الفلسطينيين ويؤسهم.

ولكن ها نحن اليوم نقف متفرجين ونسمح ببناء الحكومة الإسرائيلية لآلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية، مع الإفلات من العقاب والتجاهل التام لدعواتنا إلى عكس مسار هذه الوتيرة.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن لهذا الصراع المميت والمدمر تداعيات عالمية، وبدأ الوقت ينفد لكي نتوصل إلى حلول حقيقية. ولهذا السبب، من المهم للغاية بالنسبة لنا تشكيل جبهة موحدة، ودعم جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية لإيجاد أفق سياسي قابل للتطبيق من أجل حل هذا الصراع بصورة نهائية.

ونحن نسعى إلى تعزيز العدالة، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسائر المبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، يجب ألا نقوض مصداقيتنا بتجاهل مخبة الشعب الفلسطيني. ويقع على أعضاء مجلس الأمن والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وجميع الجهات المعنية الأخرى، التزام أخلاقي بوضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني، الذي استمر ٥٠ سنة تقريبا. ونأمل أن تعترف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، من خلال وقفها لجميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، فضلا عن جميع السياسات القمعية، والمشاركة البناءة في جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية لإحياء المفاوضات، لأن ذلك يشكل الطريق الحقيقي الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني لمعالي السيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا، على عقد هذه الجلسة. ويعرب وفد بلدي أيضاً عن امتنانه للأمين العام بان كي - مون على حضوره وعلى إحاطته الإعلامية اليوم.

وكما ذكر الأمين العام في إحاطته الإعلامية، تم اتخاذ العديد من المبادرات سعياً لتحقيق حل الدولتين. ومن المؤسف

لهذا النزاع المستعصي، الذي كان مصدراً للإحباط واليأس للكثيرين منا.

وفيما نبلغ الأشهر الأخيرة من فترة ولايتنا في مجلس الأمن، فمن دواعي أسفنا الشديد أن نلاحظ عدم إحراز تقدم نحو حل الدولتين وانعدام الوحدة داخل المجلس بشأن كيفية عكس الاتجاهات السلبية الموجودة على أرض الواقع. وبالرغم من الجهود التي تبذلها أغلبية كبيرة لتوفير التوجيه والدعم الذي تحتاجه إسرائيل والفلسطينيون للتحرك نحو إيجاد حل سلمي للنزاع وحل الدولتين عن طريق التفاوض، الذي يتوخى التعايش بين فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن، لا تزال الأطراف المؤثرة الرئيسية تحجم عن وضع ثقلها وراء تلك الجهود.

إن عدم إنفاذ القرارات التي تم اتخاذها، إلى جانب عدم الرغبة في إنفاذ الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لم يؤخر أي تقدم مجدٍ وحسب بل برهن أيضاً على أهمية آليات مثل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي تظل توصياتها قيد التجاهل إلى حد كبير من جانب حكومة إسرائيل. ومنذ التقرير الأخير للمجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق)، الذي يقدم توصيات للمضي قدماً في عملية السلام، زادت الحكومة الإسرائيلية من الأنشطة المتصلة بالتسوية فضلاً عن هدم المنازل والبني التحتية المدنية الفلسطينية، وأظهرت تجاهلاً تاماً لأي مبادرة دولية لجمع الطرفين معاً من أجل التفاوض على تسوية عادلة ونهائية للنزاع.

وهذا ليس مؤسفاً فحسب، بل أيضاً غير مقبول. لقد انقضى قرابة ٤٠ عاماً منذ قرر مجلس الأمن أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تملك أية صحة قانونية وأنها عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

إلى وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد منذ ١٢ أيلول/سبتمبر. والأهم من ذلك هو تراجع أعمال العنف بشكل ملحوظ منذ إبرام هذا الاتفاق. ويتيح الحد من أعمال العنف توسيع وصول المساعدات الإنسانية، ويعطي الأمل للشعب السوري، ويزيد من احتمال استئناف العملية السياسية.

ولنتذكر أن وقف الأعمال القتالية، الذي أكدته القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) في شباط/فبراير، قد تم التقيد به بشكل مقبول وبالتزام طيلة شهرين من الزمن. لكن شهدنا خلال الأشهر التالية أحداثاً مأساوية مؤلمة. ويجب علينا أن نمنع العودة إلى الصراع. إن اليابان ملتزمة بالاضطلاع بدورها كعضو في المجلس والفريق الدولي لدعم سورية، لتعزيز الاستقرار والانتعاش في سورية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإشادة سيدي الرئيس، بمبادرتكم لعقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة مرة أخرى لتبادل الآراء بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي أكدت بوضوح العلاقة بين الجمود الحاصل في العملية السياسية، واستمرار سياسة الاستيطان غير المقبولة والأنشطة ذات الصلة، والحالة الإنسانية الصعبة للغاية، لا سيما في غزة. وبعد مرور أقل من شهر على جلستنا الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7757)، نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة الحالة البالغة الصعوبة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونلاحظ للأسف، استمرار سياسة الاستيطان والأنشطة ذات الصلة، وتزايد كثافتها على نحو يجعل احتمالات تحقيق حل الدولتين، أمراً غير مؤكد بشكل متزايد.

ووفقاً للأمم المتحدة، قامت أجهزة الأمن الإسرائيلية خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٦ فقط، إما بتدمير أو مصادرة ٨٥ مبنى مدنياً في ٢٨ مجتمعا محلياً في الضفة الغربية. وفي

أننا شهدنا تحقيق القليل من التقدم. وتعرب اليابان عن قلقها الشديد جراء العنف المستمر تجاه المدنيين والهجمات الإرهابية والتحرّيش على العنف. ونعرب أيضاً عن قلقنا الشديد جراء استمرار سياسة التوسع الاستيطاني. ونعتقد أن النشاط الاستيطاني يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ويقوض بشكل مطرد قابلية تطبيق حل الدولتين.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعارض استمرار أعمال العنف بشكل أساسي مع الحل السلمي. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية، واحتياجات الإنعاش لسكان غزة، وتشجيع استئناف مفاوضات حقيقية. ونظراً لصعوبة الحالة الراهنة على أرض الواقع، تعد تهيئة بيئة مواتية للحل القائم على الدولتين نهجاً غير صحيح. ومع ذلك، أود أن أبدي ملاحظة بشأن الاجتماع الوزاري الخامس للوحدة الاستشارية للأطراف الأربعة لمبادرة ممر السلام والأمن، الذي عقد في أريحا في الضفة الغربية، في ٧ أيلول/سبتمبر. واستضافته اليابان، بمشاركة على المستوى الوزاري من جانب إسرائيل والأردن وفلسطين. ومن خلال توفير فرص عمل، تسعى هذه المبادرة إلى دعم إقامة اقتصاد مستدام في فلسطين، مما يدعم استمرارية حل الدولتين. وللوهلة الأولى، فإن هذا المشروع المتعلق بتهيئة بيئة مواتية قد لا يبدو أقصر الطرق لتحقيق حل الدولتين. بيد أن تعاون الأطراف الأربعة من خلال هذه المبادرة قد استمر لـ ١٠ سنوات، بغض النظر عن تقلبات الحالة السياسية، وأدى دوراً فعالاً فيما يخص إعادة بناء الثقة بين الطرفين، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال اليابان ملتزمة بتحقيق السلام والازدهار في المنطقة.

وأود أن أناقش بإيجاز الحالة في سورية كذلك. وترحب اليابان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ أيلول/سبتمبر، بين وزير الخارجية كيري، ووزير الخارجية لافروف، الذي أدى

وينبغي أن تترك ضميرنا الجماعي تلك الحالة الإنسانية الفاجعة في غزة - وهي عبارة عن جيب صغير تبلغ مساحته ٣٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً، تعيش تحت الحصار منذ أكثر من تسع سنوات، و ١,٣ مليون من سكانها، وتعدادهم مليوني نسمة، يحتاجون للمساعدة. وبعد انتهاء الحرب قبل عامين، أصبح ثلاثة أرباع المنازل في قطاع غزة في حاجة إلى ترميم جراء عدم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار مؤتمر المانحين المعقود في القاهرة في عام ٢٠١٤، وبلغت قيمتها ٣,٥ بليون دولار. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتحية وكالات العمل الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، على الأنشطة التي تضطلع بها للتخفيف من الأثر اليومي للتراجع على الأطفال من خلال تعزيز سلامتهم النفسية، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، كالمياه وإعادة بناء المدارس ولحاق الطلاب المتخلفين عن الدراسة بركب التعليم. وفي ضوء تلك الظروف، يشدد وفدي على مطالبته بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، الذي يزرع تحت الاحتلال منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، ويؤكد من جديد دعمه للمبادرة التي تتوخى جعل ٢٠١٧ عاماً لإنهاء الاحتلال.

إن الفقر المدقع ومستوى البطالة المرتفع والانعدام التام لآفاق التنمية كلها ويلات من شأنها أن تعزز فرص نشوء نزاع جديد. والمجموعة الرباعية قد استرعت الانتباه إلى ذلك الخطر في تقريرها (S/2016/595، المرفق)، الذي يكشف عن أن ٥ في المائة فقط من المياه في غزة صالحة للشرب وأن الحصول على الكهرباء أمر نادر الحدوث. وفي هذا الصدد، فإن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لا لبس فيه. وهو يعلمنا بأن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني يمكن مضاعفته بسهولة لو لم يكن هناك احتلال، وهو ما يؤدي إلى حلقة حميدة من خفض معدلات البطالة والفقر وهتئة ظروف تفضي إلى حياة اجتماعية واقتصادية أفضل للشعب الفلسطيني. لذلك،

المجموع، جرى تدمير أكثر من ٧٨٦ وحدة سكنية ومبنى في الضفة الغربية في عام ٢٠١٦ فقط، مما أدى إلى تشريد ١ ١٩٧ شخصاً، بمن فيهم ٥٥٨ طفلاً. وكان يستخدم أكثر من ٢٠٠ مبنى مدمر للأغراض الإنسانية.

ثم شهدنا تدمير نظام الإمداد بالمياه، الذي أقامته اليونيسيف في وادي نهر الأردن، مما أثر على حوالي ١ ٠٠٠ فلسطيني في المجتمعات المحلية البدوية الخمس، التي تحصل على المياه بصعوبة، خصوصاً خلال فصل الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف المجتمعات المحلية، مثل دكيكة وأم الخير، وأبو نوار وسوسيا، على سبيل المثال لا الحصر، تجمعات سكانية فلسطينية بالغة الضعف، حيث تعيش أسر تتكون أساساً من أشخاص مشردين، يخشون التشرّد كل يوم.

ولهذا السبب، يدين وفد بلدي مرة أخرى عمليات الهدم والمصادرة المستمرة للمنازل والمباني الفلسطينية، ويحث الحكومة الإسرائيلية على إنهاء النقل القسري للسكان، وإلغاء القيود المادية والإدارية التي فرضتها، والتي تزيد من حدة التوتر بين الشعبين.

وما زال الأطفال الفلسطينيون يدفعون ثمنًا باهظاً للغاية في ذلك النزاع. فالآلاف منهم فقدوا أرواحهم، بما في ذلك ٥٣٥ طفلاً خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة في عام ٢٠١٤. وتتفاقم معاناتهم جراء الاعتقال الإداري والاستخدام غير المتناسب للقوة والاعتقالات خارج إطار القانون التي تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب أنها تؤدي إلى إثارة الكراهية وتأجيج العنف فحسب. ووفدي يعرب عن قلقه العميق إزاء الحالة الحرجة لثلاثة من الشبان الفلسطينيين: الأخوان محمد ومحمود بلبول - الأول طبيب أسنان والثاني ضابط بالجيش - وطالب الصحافة مالك القاضي، وثلاثتهم دخلوا في إضراب عن الطعام منذ شهرين تقريباً.

العاجل. لقد أتاحت لي الفرصة للقاء أخير بالرئيس بيريز في مكتبه في إسرائيل في شباط/فبراير، وأنا معجبة بما أعجاب بعمله حديثاً من أجل النهوض بالسلام وإقامة علاقات أوثق بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والولايات المتحدة تشاطر الأمين العام مرئياته بشأن التوترات المتصاعدة على أرض الواقع، وما فتئت ندين كل الهجمات الإرهابية. ويتعين على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريضية. وفي مرتفعات الجولان، يفزعنا ذلك العدد المتزايد من الصواريخ والقذائف التي أطلقت من سوريا، فضلاً عن الصواريخ التي تطلق من غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تواترت التقارير مؤخراً بشأن رسائل التحريض في وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك حسابات يزعم صلتها بحركة فتح.

ونشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء مزاعم استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. وهذا يشمل قتل وجرح فلسطينيين داخل سيارتهما في مخيم شعفاط قرب القدس الشرقية في ٥ أيلول/سبتمبر. وقد فتحت وزارة العدل الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث، وتنطلع إلى رؤية النتائج الكاملة. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات على قوات الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك طعن جندي إسرائيلي بالقرب من جنين في ٢٤ آب/أغسطس.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يقوم باستثمار ملموس في استقرار تلك المنطقة. فجهود إعادة الإعمار في غزة والبرامج التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) تواجه نقصاً حاداً في التمويل. وبالنسبة لغزة، فمن أصل ٣,٥ بليون دولار المتعهد بتخصيصها لإعادة الإعمار في مؤتمر القاهرة المعقود في عام ٢٠١٤، لم يصرف منها غير ١,٦ بليون دولار فقط حتى الآن.

فإننا نردد نداء المجموعة الرباعية الذي حثت فيه الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ الاتفاقات السابقة ونقل الاختصاصات للسلطة الفلسطينية، خصوصاً في المنطقة (ج)، وذلك من أجل النهوض بالتقدم الذي طال انتظاره فيما يتعلق بالإسكان والحصول على المياه والطاقة والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية.

سيكون لزاماً على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وامتنالاً لالتزامها بحل الدولتين، أن تضع حداً لجميع المستوطنات والأنشطة المتصلة بها، وبدء مفاوضات صادقة وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً وبأهداف واضحة، بما يؤدي إلى سلام دائم يلي كل من احتياجاتها الأمنية الخاصة والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن أملنا، ورغم التأخيرات، في إجراء الانتخابات المحلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، وفتح الطريق أمام المصالحة بين الفرقاء السياسيين، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس اتفاق القاهرة. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن البلدان المؤثرة في المنطقة ومجلس الأمن لهما دور حاسم الأهمية في إدارة عملية السلام على الوجه الأمثل. كما نؤكد من جديد دعمنا لمؤتمر باريس كإسهام في حل التراع على أساس البرامج القائمة، مثل مبادرة السلام العربية، وصولاً إلى إقامة دولتي إسرائيل وفلسطين داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية ووزير الخارجية ماكولي على ترؤس هذه الجلسة.

واسمحوا لي أيضاً، باسم الولايات المتحدة، أن أعرب عن تمنياتنا للرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز بالشفاء

نتيف هعافوت خلال ١٨ شهراً. وقررت المحكمة أن تلك المستوطنات بنيت على أراض فلسطينية خاصة. وهناك أيضاً تقارير تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية بدأت عملية للاستيلاء على أراض يملكها فلسطينيون أو استئجارها لنقل موقع عمونا الاستيطاني غير القانوني، فضلاً عن النظر في بناء منازل للمستوطنين الإسرائيليين في مجمع عسكري في الخليل.

وهذه الحالات تمثل خطوات لا سابق لها ومثيرة للقلق وتتعارض مع الآراء القانونية الإسرائيلية السابقة. كما أن تلك الحالات تتعارض مع السياسة الرسمية الإسرائيلية المتبعة منذ فترة طويلة والتي تقضي بعدم الاستيلاء على أراضي ذات ملكية خاصة أو استخدام الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الأصل لأغراض عسكرية في بناء المستوطنات. والوضع في سوسيا، التي لا تزال تحت تهديد بالهدم، مثير للقلق أيضاً. فإذا شرعت الحكومة الإسرائيلية في عمليات الهدم، سيكون لذلك أثر ضار للغاية على حياة السكان الفلسطينيين في المنطقة، الذين كانوا قد نزحوا بالفعل في مناسبات سابقة أخرى.

ويبدو هذه أن تلك الأعمال هي آخر الأمثلة على تسارع مطرد للنشاط الاستيطاني وعمليات الهدم، مما يقوّض بشكل منهجي آفاق حل الدولتين. وقد تم تناول تلك الشواغل بشكل خاص في تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق)، وأثارها تكراراً الأعضاء الآخرون في تلك المجموعة وفي المجتمع الدولي. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات هامة بصورة عاجلة، لتحقيق استقرار الحالة وعكس مسار التوجّهات الراهنة. وإننا سنواصل حثّ كلا الطرفين على إثبات التزام حقيقي بالحفاظ على احتمالات حلّ الدولتين عبر السياسات العامة والإجراءات. والولايات المتحدة، بصفتها عضواً في المجموعة الرباعية، شاركت في إعداد تقرير المجموعة، ونحن نساند توصياته برمتها. وعلاوة على ذلك، ندعم جهود المنسق الخاص ملادينوف وفريق عمله، اللذين

وحتى في ظل التمويل المحدود، فقد أحرز بعض التقدم. وتم إصلاح ٥٠ في المائة من المنازل المتضررة، وأعيد بناء أكثر من ٣٠ في المائة من المنازل التي دمرت بالكامل. لكن غزة تحتاج إلى مزيد من الدعم. فالالاقتصاد المثقل بمعدل بطالة ٤١ في المائة، سيتأثر كثيراً بصرف مزيد من المساعدات لغزة. والعجز المالي للأونروا الذي بلغ ٧٤ مليون دولار يمكن أن يؤدي إلى خروج أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طالب من المدرسة وترك ٣٠ ٠٠٠ موظف دون رواتب في الشهر المقبل. وتعليق الخدمات الأساسية للأونروا من شأنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل. والولايات المتحدة قدمت مبلغاً إضافياً قدره ١٢ مليون دولار لتمويل الأونروا، ليصل إجمالي مساهمتنا لهذا العام إلى قرابة ٣٢٩ مليون دولار. وكثفت السويد وسويسرا أيضاً مساهمتهما بتقديم تبرعات وتعهدات جديدة. ونحث الحكومات الأخرى على الانضمام إلى هذا الجهد تفادياً لأزمة إنسانية محتملة، سيكون لها آثار طويلة الأجل.

والولايات المتحدة تعارض بشدة استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، الذي يضر بقضية السلام. وكما قلنا مراراً وتكراراً، فإن هذه الأعمال لا تتسق مع رغبة إسرائيل المعلنة لتحقيق حل الدولتين. ونحن نتشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه الأمين العام وأعضاء آخرون في مجلس الأمن إزاء التقارير التي أفادت في تموز/يوليه أن الحكومة الإسرائيلية نشرت عطاءات لبناء مئات الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية إلى جانب المضي قدماً في خطط الاستيطان الأخرى. ونحن نتشارك المخاوف أيضاً بشأن محاولات الحكومة الإسرائيلية إضفاء الشرعية بأثر رجعي على بؤر استيطانية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. ومؤخراً، اعترض مسؤولو وزارة العدل على الأمر الذي أصدرته محكمة العدل العليا في ١ أيلول/سبتمبر بهدم ١٧ منزلاً في البؤرة الاستيطانية

وأود أن أؤكد أن وقف الأعمال القتالية ليس سوى جزء واحد من الاتفاق. فمن الضروري أيضاً أن تتدفق المساعدة الإنسانية. وهذا يجب أن يكون واضحاً، لكنّ نظام الأسد استخدم كل أسلوب ممكن لتعطيل تقديمات المعونة. وهذا يشمل قيام النظام بإزالة المواد الطبية من القوافل، وحجب الموافقات على وصول الأمم المتحدة إلى مناطق معيّنة. وكما نعلم جميعاً، إنّ عواقب ذلك مباشرة وفورية. فمنع المعونة يقتل الناس. وهذه الأساليب يجب أن تتوقف. فقوافل الأمم المتحدة يجب أن تكون قادرة على الوصول إلى نحو ٦٠٠ ٠٠٠ سوري، يعيشون في مناطق محاصرة، حيث يعتمد الناس اعتماداً كلياً تقريباً على المعونة من أجل البقاء - وليس في أسابيع أو أشهر قليلة. فمن الضروري أن تتحرك القوافل اليوم. وهذا يعني أنه يتعين على دمشق أن تمنح موافقات سريعة ونهائية، وتصدر رسائل تيسير لكي تصل المساعدة إلى جميع الأماكن المحاصرة، والتي يصعب الوصول إليها. ويعني أيضاً أنه يتعين على المعارضة تقديم التطمينات بأن المساعدة لن تُعرق في المناطق التي تسيطر عليها.

والولايات المتحدة وروسيا لن تتخذا خطوات لإنشاء مركزٍ مشترك لتيسير استهداف المنتسبين إلى جبهة النصرة وتنظيم القاعدة في سورية، وتنظيم داعش، إلّا بعد أن نكون قد رأينا تحسن وصول المساعدات الإنسانية، وفترة مطّردة من انحسار العنف. فهذه جماعات إرهابية تشكل تهديداً مباشراً لأمنا الجماعي، وأيديولوجياتها السامة لا تنسجم مع المعارضة المعتدلة وتطلعات الشعب السوري. وينبغي لأي طرف في النزاع يسعى إلى الحفاظ على مشروعيته، أن ينأى بنفسه عن التنظيمات الإرهابية بكل السبل الممكنة. لكنّ استهداف جبهة النصرة وتنظيم داعش لا يمكن أن يكون ذريعة لاعتداءات نظام الأسد وأساليب حصاره العشوائية، التي لا تؤدي سوى

يوأصلان السعي الحثيث لتوطيد السلام، وإبقائنا مطلعين على التطورات المتعلقة بالمسائل التي تجسّد شواغل جميع أعضاء مجلس الأمن.

وبالانتقال إلى سورية، كما تعلمون جميعاً، توصلت الولايات المتحدة وروسيا، بعد أشهر من المفاوضات، إلى اتفاق بشأن سلسلة من الخطوات الهادفة إلى الحد من العنف وتخفيف معاناة الشعب السوري. والهدف هو أيضاً هزيمة أجواء مؤاتية للمفاوضات بشأن الانتقال السياسي في سورية، وهو السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع الرهيب. وهذا الاتفاق ليس اتفاقاً قائماً على الثقة والوعود. بل هو اتفاق قائم على الإجراءات المتبادلة، ووقف الاعتداءات والسماح بتقديمات المساعدة. لذا، نأمل من روسيا أن تفي بالتزامها بأن تستخدم نفوذها لوقف نظام الأسد عن استخدام الأساليب الوحشية التي دأب على استخدامها طويلاً في النزاع. وهذا يعني وقف استخدام البراميل المتفجرة، ووقف الاعتداءات بالأسلحة الكيميائية، ووقف الهجمات العشوائية على المناطق المدنية ووقف أساليب التجويع والقصف أو الاستسلام التي ميّزت نهج نظام الأسد في النزاع.

إنّ الخطوة تبدأ بوقف للأعمال العدائية على صعيد البلد، يستثني جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وإننا نحث جميع الأطراف، النظام والمعارضة، على التقيد بذلك الوقف، عبّر وقف عمليات القصف الجوي ومحاولات السيطرة على أراض جديدة. والتقارير الأولى تشير حتى الآن إلى أنّ العنف قد انحسر بشكل بارز، وهذا أمرٌ مشجع. لكنه لم يتوقف كلياً. والتقدم نحو حل سياسي سيعتمد على تقيّد جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية، وقيام جميع الحكومات المعنية باستخدام نفوذها لتعزيز الهدوء المطّرد.

إنَّ لعب الأطفال في الخارج ينبغي ألا يكون استثناءً، ولا يستحق التعليق في المجلس. فعلينا جميعاً أن نفعل كل ما هو ممكن لضمان أن يكون هذا الهدوء النسبي مطّرداً.

السيد أرسيا بيباس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة نيوزيلندا على عقد جلسة اليوم، ونشكر وزير الخارجية موراي ماكولي على ترؤسه لها. إنَّ قيادة نيوزيلندا الفعالة لمجلس الأمن واستعدادها لمعالجة المبادرات والاقتراحات المعروضة في هذه الهيئة، موضع تقدير وفد بلدي وترحيبه. ونرحب أيضاً بالإحاطة الإعلامية المقدمة من الأمين العام بان كي - مون، التي تشكل دليلاً واضحاً على عنايته والأهمية التي يعلقها على المسألة، فضلاً عن التزامه بأن يستطيع المجتمع الدولي، بدعم من الأمم المتحدة، المساهمة في إيجاد السلام والاستقرار في المنطقة.

وإننا نؤكد دعمنا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف.

إنَّ الحالة في الشرق الأوسط ما برحت تثير الشواغل، نظراً لمختلف الحالات الملحة والمتنوعة والمعقدة في ذلك الجزء المضطرب من العالم. وفي هذا الصدد، سنركز بياننا على قضية فلسطين، التي هي جوهر المشاكل والتوترات الأخيرة في المنطقة، أو لها تأثير كبير عليها.

وما فتننا نرى، باستياء واستهجان، مدى تعنت موقف السلطة الإسرائيلية المحتلة وممارساتها الشنيعة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وضد الآخرين الذين يعانون الحصار الظالم في قطاع غزة. وإننا نشعر بالقلق العميق لرؤية حل الدولتين - الأكثر ملائمة والمعترف على نطاق واسع بأنه يضمن وجود دولة فلسطينية حرة وذات سيادة، تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل - يبدو أنه يتلاشى بعيداً كل يوم، مع إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال ضد القانون

إلى زيادة معاناة الأبرياء وتولّد عمليات تجنيد جديدة لتلك الجماعات المتطرفة العنيفة.

وهذا ما جعل الولايات المتحدة تُصبر في مفاوضاتنا مع روسيا على أن أمرين يجب أن يحدثا بالتوازي، إذا أردنا أن نحقق أهدافنا. فعلينا جميعاً أن نكتفِ إجراءاتنا ضد الإرهابيين، وعلى روسيا أن تضمن أن قوات الأسد ليست في حالة قصف لأية مناطق للمعارضة أو النصر - وهذا يعني أن النظام لن يكون قادراً على استخدام ذريعة كونه يستهدف جبهة النصر، بغية ملاحقة أبناء شعبه بالذات. وللتأكيد: حالما يُنشأ المركز المشترك ويُطلق العمل ضد الأهداف الإرهابية، يجب على الطائرات العسكرية التابعة للأسد، بموازاة ذلك، أن تتوقف عن القيام بأية عمليات لمكافحة الإرهاب في شرق حلب، وضواحي دمشق، واللاذقية، وإدلب، ودرعا والمناطق الأخرى التي توجد فيها قوات المعارضة أو جبهة النصر. ومن الجدير بالذكر ومن الهام أن روسيا وافقت على ذلك، فضلاً عن دور المركز المشترك في رصد امتثال النظام السوري. وقد أسهم ذلك إسهاماً بارزاً في متابعتنا للاتفاق.

لكن رؤيتنا واضحة بشأن التحديات العديدة التي لا تزال بحاجة إلى معالجة، قبل أن نستطيع التوصل إلى تلك المرحلة من الاتفاق. وستنشأ تحديات جديدة عديدة أمام تنفيذه بنجاح، في ضوء سجل النظام الحافل بخرق التزاماته والاستخفاف بواجباته، بما فيها تلك التي يحددها مجلس الأمن. فإذا ارتقت جميع الأطراف إلى مستوى التزاماتها، ستتاح لنا فرصة - فرصة لإحراز تقدم نحو حل سياسي.

إنَّ أحد متطوعي الدفاع المدني، محمد عمر، أخبر أحد المراسلين، أنه للمرة الأولى منذ وقت طويل،

”الناس يزاولون أعمالهم، وحتى الأطفال يلعبون في الشارع“.

الدولي واحترام الشعوب وجوهر معايير التعايش والتفاهم بين المجتمعات والشعوب.

إنَّ حياة الفلسطينيين مهددة بالأعمال غير القانونية والاستفزازية والعنف، التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والمستوطنون ضد سكان عزل. وقد تدهورت الظروف المعيشية الفلسطينية تدهوراً كبيراً نتيجة هذا الاحتلال الذميمة، مؤدية إلى حالة إنسانية حرجية. والتواصل الجغرافي، التقسيمات السياسية والإدارية، التركيبة الديموغرافية، الحقوق التاريخية والنسيج الثقافي والديني للطوائف والأرض الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تغيّرت بشكل كبير لصالح الدولة القائمة بالاحتلال، ممّا يعرّض للخطر قابلية دولة فلسطينية مستقلة للحياة.

إننا جميعاً ندرك أن أحد العوائق الرئيسية أمام الحوار والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن أحد أكبر التهديدات للحل القائم على وجود دولتين وجوهر وجود فلسطين، هو سياسة الاستيطان غير الأخلاقية للسلطة الإسرائيلية المحتلة، التي مضت قدماً في إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، بصورة تعسّفية وإفلات كامل من العقاب، مستخدمة القوة أو الخديعة القانونية والإدارية لانتزاع الأرض من الفلسطينيين وتدمير منازلهم، وهياكلهم الأساسية وممتلكاتهم، لإقامة مئات المستوطنات غير القانونية، التي معظمها مأهول بمستوطنين إسرائيليين متطرفين، يضيفون إلى مأساة مصادرة الممتلكات التي تعود شرعياً إلى الفلسطينيين، القلق المتأصل في أعمال المضايقة والاعتداء والعنف ضد الفلسطينيين المشردين، الذين يصمدون ويقاثلون بكرامة لتأكيد حقهم في أرضهم.

وتم هدم ٦٨٤ وحدة سكنية في الضفة الغربية عام ٢٠١٦، وشهدنا حتى الآن هذا العام زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عمليات هدم المنازل الفلسطينية. وكانت بعض عمليات

الهدم عقابية فيما جاءت عمليات أخرى نتيجة عدم وجود رخص بناء. ونفذت هذه العمليات في بعض الأحيان من أجل بناء المستوطنات غير القانونية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ويمثل هذا تخلياً عن مفهوم حل الدولتين ويؤثر بلا رحمة على إمكانية قيام دولة فلسطين حرة وعلى وجودها كدولة على قدم المساواة فيما بين دول الشرق الأوسط الأخرى.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والظلم، يعيش الفلسطينيون تحت مراقبة ومضايقة قوات الجيش والأمن الإسرائيلية التي تعوق حرية حركة الفلسطينيين. والأسوأ من ذلك أننا نشهد الرجال والنساء والشباب الفلسطينيين يسقطون ضحايا للعنف العشوائي وغير المتناسب على يد قوات الجيش والأمن للسلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين المتعصبين. لقد قتلوا وجرحوا واحتجزوا وسجنوا لأجل غير مسمى. إنهم ضحايا العقاب الجماعي بسبب الهجمات المزعومة أو الحقيقية التي يمكن أن تكون من ارتكاب فلسطيني واحد أو مجموعة من الفلسطينيين ضد إسرائيلي واحد أو مجموعة من الإسرائيليين، وهي أعمال علينا التزام برفضها وإدانتها.

تقع بلدات ومجتمعات محلية فلسطينية بأكملها تحت رحمة القمع العشوائي والإجرامي للسلطة القائمة بالاحتلال التي أدت أفعالها إلى وفاة ٢١٨ فلسطينياً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وجرح أكثر من ١٧ ٠٠٠ فلسطيني بالذخيرة الحية - الرصاص المطاطي - أو سقطوا بسبب الغاز المسيل للدموع. وإضافة إلى ذلك، يقبع أكثر من ٧ ٠٠٠ فلسطيني، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ من القصر، في السجون الإسرائيلية، وأكثر من ٧٠٠ شخص رهن الاحتجاز الإداري. إن المضايقات والعنف والاضطهاد الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني هو جزء من الاستراتيجية الإسرائيلية لحرمانه من أراضي أجداده ووضع نهاية لفكرة إقامة دولة خاصة به. ولذلك نرفض هذا

النهج خاطئ والمتحيز الذي تتبناه إسرائيل في سعيها للتعامل مع قضية فلسطين.

لا ينبغي ألا يجعلنا ننسى أن سبب الحالة المزرية التي نشهدها لا يزال هو الحصار المفروض.

يجب أن نوجه الانتباه إلى الحالة الإنسانية الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. وتواجه الغالبية العظمى من المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية صعوبات حمة في الوصول إلى شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب بسبب انعدام أو تدمير تلك الهياكل الأساسية أو لأن السلطات الإسرائيلية أو شركات المياه نفسها قد قررت تقييد ضخ المياه. وتتأثر إمكانية حصول الأطفال والشباب الفلسطينيين على التعليم بالإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك احتجاز القصر والعمليات العسكرية والحوادث مع المستوطنين والقيود المفروضة على بناء المدارس والقيود المفروضة على التنقل جراء نقاط التفتيش.

لقد كان من الصعب للغاية على النظم الصحية الفلسطينية في الضفة الغربية تلبية احتياجات السكان بسبب الاحتلال والقيود المفروضة على الوصول والافتقار إلى المعدات الطبية. والفلسطينيون الذين يعانون الحصار الظالم والوحشي المفروض على قطاع غزة يعيشون حالة إنسانية ماثلة أو أسوأ. لقد شهد حوالي مليوني شخص منازلهم تدمر مع ندرة أو انعدام إمكانية إعادة بناؤها، وهو كذلك الحال مع المستشفيات والمدارس وأماكن العمل والممتلكات أو مرافق الخدمات.

وإضافة إلى إغلاق المعابر الحدودية والقيود الصارمة المفروضة على الدخول إلى قطاع غزة والخروج منه، هناك تركة مروعة من المتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال تشكل خطراً على المدنيين، وكذلك القصف من الجانب الإسرائيلي، بدافع هجمات من جانب بعض الجهات في غزة أو لا، مما يسفر عن تعرض سكان غزة للعقاب الجماعي غير المستحق. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته آلية إعادة إعمار غزة، إلا أن هذا التقدم

وندعو الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق وتكثيف الجهود الرامية إلى معالجة هذه الحالة ودعم الشعب الفلسطيني خلال هذه الأزمة الإنسانية. وإضافة إلى العمل المباشر الذي تظطلع به وكالات الأمم المتحدة وإسهاماتها، من المناسب والضروري لمجلس الأمن الاستمرار في رصد المسألة الإنسانية في الأراضي المحتلة وقطاع غزة، الأمر الذي لا يقل أهمية عن تفاني مجلس الأمن فيما يتعلق بجوانب المفاوضات السياسية التي يركز عليها. ونشجع أعضاء المجلس على كفالة إدراج الجوانب الإنسانية في مناقشاته من أجل ضمان رفاه الفلسطينيين.

وبالنظر إلى هذه الصورة القائمة، تزداد ضرورة دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف سياساتها العدوانية والمدمرة والاستعمارية وتقديم المسؤولين عن المذابح والأعمال المهينة المرتكبة ضد الفلسطينيين. وندعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة. وطوال كل عقود احتلالهم للأراضي الفلسطينية، لم يفعل الإسرائيليون شيئاً سوى تشجيع عدم المساواة والظلم والإفلات من العقاب، وهو ما يشكل تربة خصبة لياس الفلسطينيين وتمردهم ضد حالة الظالم التي يجدون أنفسهم فيها.

على مجلس الأمن أن يكف عن التقاعس والوقوف بحزم في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ويبدل جهوداً ملموسة من أجل جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات ويدعم بشكل حازم نهجاً سياسياً من شأنه أن يفضي إلى الحوار والتفاوض. وانطلاقاً من موقفنا الناقد لتعنت وتعسف السلطة القائمة بالاحتلال التي يبدو أنها تقوم بكل شيء ممكن لكي لا يتحقق السلام، ننظر بتفاؤل لأي إجراء

من شأنه تيسير التقارب الإسرائيلي الفلسطيني، مثل الخطوات الأخيرة التي اتخذت لتحسين حالة الكهرباء.

نحن ندعم عمل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ونرحب بكل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف النهوض بالعمليات السياسية والمحادثات مع الإسرائيليين والفلسطينيين بغية تحقيق السلام. ينبغي أن يصبح ذلك هو الأساس الأوحد للحل القائم على وجود دولتين مع الأخذ في الاعتبار بمبادرة السلام العربية وحق الفلسطينيين في العيش في دولة خاصة بهم داخل حدود معترف بها دولياً على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بعقد جلسة اليوم والإحاطة المقدمة من الأمين العام.

منذ صدور تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595،

المرفق) في تموز/يوليه، شهدنا تسارعا مثيرا للقلق في بعض السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي، كما يوضح التقرير، تقوض قابلية تطبيق حل الدولتين. لم يتوقف التوسع الاستيطاني، كما أوصت المجموعة الرباعية، بل شهدنا مضي إسرائيل قدماً في خطط لبناء أكثر من ١ ٥٠٠ وحدة استيطانية فضلاً عن استمرار هدم المباني الفلسطينية. الأرقام تتحدث عن نفسها - دمر أكثر من ٨٠٠ هيكل مباني هذه السنة، شرد أكثر من ألف شخص، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ طفل. وكما أوضح وزير المملكة المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، توبياس إيلوود، في وقت سابق من هذا الشهر، فإن هذه السياسات تشكل جوهر في التزام إسرائيل بحل الدولتين.

أوامر الهدم الصادرة ضد قرية سوسية الفلسطينية ومدرسة خان الأحمر مدرسة في القدس، الشرقية تثير القلق بصفة خاصة. ومن شأن هذه الخطوات أن يكون له تأثير بشري رهيب على سكان سوسية وأطفال خان الأحمر. أي أمل هناك أمام حل الدولتين عندما يجري ببساطة محو مجتمعات محلية من على الخريطة وعندما يجري وعندما تجري بالمعنى الحرفي تسوية المستقبل بالأرض؟ ولذلك، مرة أخرى، أمل أن تتمكن جميعاً من حض إسرائيل على الكف عن سياستها المنهجية للتوسع الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية، والقيود المفروضة على التنمية الفلسطينية.

ويحدد تقرير المجموعة الرباعية أيضاً الأثر الضار للتحريض والعنف. نحن نشجب التحريض على جانبي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك أية تعليقات يمكن أن تثير الكراهية والتحيز.

وعلى الرغم من أن مستويات العنف انخفضت في الأشهر الأخيرة، ما زلنا ندعو الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما لتخفيف حدة التوترات ومنع التحريض. كما أننا نواصل دعم إحياء اللجنة الثلاثية بشأن التحريض لمعالجة جميع الادعاءات المتعلقة بالتحريض على الجانبين.

وبالانتقال إلى غزة، لا يزال بالغ القلق يساورنا إزاء استمرار الحالة المتردية هناك. ويقدر أن ٩٠ في المائة من المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك بل وللاستخدام الزراعي. ولا تزال غزة تشهد أعلى معدلات البطالة في العالم. وخطر العودة إلى الصراع يلقي بثقله على غزة، كما يتضح من الهجمات الصاروخية والرد الإسرائيلي الشهر الماضي. يجب أن توقف الجماعات المسلحة في غزة بشكل دائم إطلاق الصواريخ والهجمات الأخرى ضد إسرائيل.

وترحب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية وإسرائيل لتحسين الحالة فيما يتعلق بالطاقة والغاز

بأسره بالقوة، الشيء الذي لن يتمكن من القيام به وحده، ولن يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع لسنوات عديدة قادمة. فمن أجل مئات الآلاف من السوريين الذين قتلوا في النزاع، والملايين بعد الملايين من المشردين، لا يمكن لهذا الأمر ببساطة أن يتحقق.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، أن تنقلوا إلى وزير الخارجية ماكولي مدى سرورنا برؤيته يترأس مجلس الأمن، وكذلك أن أهنتكم وأهنئ فريقكم على إدارتكم المتميزة للمجلس هذا الشهر. كما أود أن أسجل رسمياً - ويبدو أن هذا قد أصبح الاتجاه، حيث نرى الإحاطات تتحول إلى مناقشات حقيقية - أننا نتفق على أننا بحاجة إلى تغيير الشكل التقليدي الذي نستخدمه لمعالجة هذه المسألة أو غيرها من السائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونعتقد أنه يبرر قراراً جماعياً من المجلس وربما تكريس جلسة ومشاورات لأساليب عملنا.

ومع ذلك، أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن ندافع عن ديمومة حل الدولتين للقضية الفلسطينية، وكما قال السيد ماكولي قال، فليس لدينا وقت نضيعه. وهناك خطر حقيقي فعلاً من أن هذا الحل قد يصبح قريباً بعيد المنال تماماً. ومن المقلق جداً أن نرى تدمير المنازل الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات والحالة الإنسانية الخطيرة، ليس في غزة وحدها. إن الجمود في عملية السلام، الذي استمر طويلاً، لا يزال يقوض الثقة بين الطرفين. ومن الأهمية بمكان أن نبدأ بإيجاد إمكانية لآفاق السلام إذا أردنا حل النزاع قبل فوات الأوان.

ونحن جميعاً نعترف الأسباب الرئيسية لانهيار عملية السلام - سياسة المستوطنات واستخدام العنف - ونحن ندين العنف وأعمال الإرهاب والتحريض على العنف بصرف النظر عن

والكهرباء والمياه في غزة. هذه إنجازات هامة من شأنها أن تحسن الظروف على أرض الواقع، ومن الأهمية بمكان أن تنفذ هذه التدابير بسرعة، بالنظر إلى خطورة الحالة. ويشجعنا أيضاً أن مرافق التعليم والصحة قد أعيد بناؤها إلى حد كبير، رغم أن إعادة الأعمار أبعد ما تكون عن الاكتمال. ثمة حاجة الآن إلى تركيز الجهود على استكمال بناء المساكن وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحفيز الصادرات وإيجاد فرص العمل.

ونحن أيضاً لدينا دور نؤديه. ويجب على المانحين الوفاء بجميع الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها من مؤتمر القاهرة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالقيام بذلك وبالوصول إلى المحتاجين. أود مرة أخرى أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن أؤكد من جديد دعمنا الكامل والمستمر للعمل الذي يقوم به نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط. ونتطلع إلى الاستماع له أثناء مشاوراتنا المغلقة في وقت لاحق من هذا الصباح.

وبما أن هذه الجلسة مفتوحة، أود قبل أن أختتم بياني، أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بصورة علنية بإعلان يوم الجمعة الذي أصدرته الولايات المتحدة وروسيا بأنهما سيجددان وقف أعمال القتال في سورية. وهذه خطوة إيجابية طال انتظارها. وقد انخفض مستوى العنف في الأيام الأخيرة، وآمل أن يستمر ذلك وأن يحمل في طياته إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل، وفي نهاية المطاف، تهيئة بيئة تمكن من استئناف المحادثات بين الطرفين.

لكننا حققنا ذلك من قبل. ففي الماضي، لم ينخفض العنف إلا ليرتفع إلى مستويات جديدة من البربرية. ولا يمكننا تحمل أن يتكرر التاريخ. فلنبحث جميعاً الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، ولندع روسيا تحديداً إلى استخدام نفوذها لكبح جماح الأسد. ولن يكون ذلك بالأمر البسيط. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قال الأسد إن هدفه استعادة البلد

المسألة في سياق تشجيع مفاوضات السلام واتخاذ مزيد من الإجراءات الموضوعية.

وقد أتى المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة بسلسلة من النهج الجديدة الرامية إلى تسوية قضية فلسطين. وفي أوائل حزيران/يونيه، توصل المؤتمر الوزاري المعقود في باريس لدعم مبادرة السلام في الشرق الأوسط إلى توافق أولي في الآراء بشأن كيفية تعزيز المرحلة المقبلة من مفاوضات السلام، ودفع ذلك المجتمع الدولي إلى إعادة التركيز على المسألة. ونشيد بجهود فرنسا الرامية إلى تعزيز المفاوضات والسلام ونؤيد تلك الجهود. وفي غضون ذلك، ما برحت روسيا ومصر أيضا تعملان بنشاط بشأن المسألة، وأصدرت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط تقريرا جديدا (S/2016/595، المرفق). وتؤيد الصين جميع الجهود التي قد تساعد على تخفيف الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية وعلى التوصل إلى حل الدولتين.

وفي الوقت الحاضر، تتمثل الأولوية القصوى في الخروج من المأزق الذي تتخبط فيه مفاوضات السلام بغية العمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. وينبغي لكلا البلدين ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الصراعات العنيفة، وإطلاق المبادرات التي تساعد على تعزيز الثقة المتبادلة، والتلاقي في وسط الطريق، والسعي إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، والتوصل إلى نتائج بناء على تلك المفاوضات. وينبغي لإسرائيل أن تبدي النوايا الحسنة بالعمل أولا لوقف توسيع المستوطنات فورا، ورفع الحصار عن قطاع غزة وإزالة القيود المفروضة على المعونة إلى الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من التنسيق بغية تحويل الزخم الإيجابي الراهن تجاه تسوية القضية الفلسطينية إلى عمل

منشئهم. ولا يمكننا أيضا أن نغفل عن أهمية حل المنافسات بين الفلسطينيين إذا أردنا التعامل مع ركود عملية السلام. وتود إسبانيا التأكيد على دعمها الكامل للمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي يمكننا من إعادة إطلاق عملية السلام. ويشارك بلدي فعلا بنشاط في الأعمال التحضيرية لها؛ فعلى سبيل المثال، شاركنا للتو في اجتماع عقده في ستوكهولم أحد الأفرقة العاملة المعنية بالمجتمع المدني.

ومن الضروري أن نتخذ تدابير لاستعادة الثقة، ويسرنا أن نرى أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الصغيرة في هذا الاتجاه، مثل الاتفاق الذي أعلن قبل يومين تحديدا، في ١٣ أيلول/سبتمبر، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن سداد تكاليف الكهرباء. وهي خطوة صغيرة، ولكنها في الاتجاه الصحيح. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي الاستفادة من أوجه التآزر بين المبادرات المختلفة - مقترحات المجموعة الرباعية، والمبادرة الفرنسية، ومبادرة السلام العربية. وكما أشار الأمين العام عن حق، فإن المناقشة العامة في الجمعية العامة تبدأ في الأسبوع المقبل، وسيعقد خلالها اجتماع للمجموعة الرباعية، بعد اجتماع تحضير في باريس، فضلا عن اجتماع لجنة الاتصال المخصصة. ونأمل أن كل هذه الأحداث والاجتماعات ستساعد على تشجيع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر جهوده النشطة للمضي بالعملية إلى الأمام، فضلا عن جهود السيد نيكولاوي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام. إن التزاع بين فلسطين وإسرائيل يأتي في صميم مسائل الشرق الأوسط، وهو بالطبع يكتسي أهمية بالغة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بأسره. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعي تماما الحاجة

الذي يتسق مع مناقشتنا الجماعية الأخيرة بشأن كيفية تحديث بعض أساليب عمل مجلس الأمن.

لقد دأبت أوكرانيا على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، ومبدأ حل الدولتين، حيث تتعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن. ونشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد المستمر الذي نشهده، لا في الخطاب التحريضي للمسؤولين الرفيعي المستوى من الجانبين فحسب، ولكن على أرض الواقع أيضاً.

إن إطلاق النار على رجل فلسطيني داخل مخيم للاجئين في القدس الشرقية في ٥ أيلول/سبتمبر، فضلاً عن تبادل المزامع بشأن التطهير العرقي من قبل قادة الجانبين في ٩ أيلول/سبتمبر، أمر لا يخدم غاية استئناف المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية بنية حسنة. وتلك الوقائع لا تسهم في استعادة مناخ الثقة بين الجانبين، وهو ما تشدد إليه الحاجة في ضوء احتمال إجراء محادثات مقترحة بين نتنياهو وعباس - في موسكو أو في لكسمبرغ أو في أي مكان آخر.

والتصعيد الأخير يذكّرنا مرة أخرى بأن الوضع الراهن لن يقودنا إلا إلى طريق مسدود. ونحن نعتقد جازمين أنه يتعين على الجانبين إبداء ضبط النفس بحق والامتناع عن استخدام القوة، التي ستؤدي إلى تأجيج العنف وزيادة الخسائر البشرية فحسب - الأمر الذي قد يستغله المتطرفون الذين يسعون لتقويض الآفاق الهشة للسلام.

ولا يمكن لأحد أن يجادل بأن التصدي لذلك التحدي ممكن من دون معالجة أسبابه الجذرية، لأن عدم تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يأتي على رأس جدول أعمال الإرهابيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن الإعلان عن قرار تعليق الانتخابات البلدية الفلسطينية المزمع إجراؤها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر هو أمر مؤسف،

لمموس. وينبغي لنا مواصلة التركيز على الهدف الرئيسي من جميع الجهود، وهو حل الدولتين، والعمل بجد لتحقيق استئناف مفاوضات السلام، بغية تحقيق نتائج حقيقية. وينبغي أن نستفيد من الخبرة المكتسبة من التعامل مع القضايا الساخنة الأخرى في الشرق الأوسط من خلال استكشاف كل سبيل ممكن لاستئناف المفاوضات تحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط عن طريق إيجاد أوجه التآزر الدولية. وبينما ينبغي لنا أن نستمر في استخدام الآليات القائمة بالفعل، يتعين علينا أيضاً أن نشجع المبادرات الجديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعي الدور القيادي للأمم المتحدة في هذه المسألة، وينبغي أن يوافق مجلس الأمن على أي نتائج للجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز السلام.

وما فتئت الصين تدعم التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه ومصالحه الوطنية المشروعة، وقد عملت على تشجيع على مفاوضات السلام. بوصفنا عضواً دائماً في مجلس الأمن وإحدى الدول الكبرى المسؤولة، نساهم بصورة بناءة في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وفي وقت سابق من هذا العام، ألقى رئيس الصين شي جين بينغ خطاباً في مقر جامعة الدول العربية ناقش فيه تحديداً الموقف المبدئي للصين بشأن قضية فلسطين. ودعا إلى استئناف مفاوضات السلام على المستوى السياسي وتعزيز الإعمار الاقتصادي. وفي مؤتمر باريس الوزاري، طرح وزير خارجية الصين، وانغ يي، مبادرة "المحطات الثلاث" و"نقاط الاستكشاف الثلاث".

كما أن الصين تساعد فلسطين، قدر استطاعتها، لمعاونتها على تنشيط اقتصادها وتحسين معيشة شعبها. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة السعي من أجل التوصل إلى حل مبكر وعادل للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بهذا الشكل،

ونحن نرى أن المصالحة الداخلية الفلسطينية شرط أساسي هام للتوصل إلى اتفاق قابل للبقاء مع إسرائيل.

من أجل احتواء موجة العنف الأخيرة وعدم تصعيدها وإطلاق العنان للمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

ونحن مقتنعون بأن إقامة دولة فلسطينية مستقرة وسلمية وديمقراطية يخدم المصالح الأمنية الطويلة الأمد لإسرائيل. ومع ذلك، فإن العملية المستمرة لتوسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية من شأنها أن تقوض جهود المجتمع الدولي لتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام.

وأوكرانيا ستظل ثابتة في دعمها لأي جهد لاستعادة الأمل في إمكانية تحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

والنجاح في نهاية المطاف يتوقف على التزام حقيقي من قبل كل الأطراف المعنية. ولا بد من مضاعفة الجهود الدبلوماسية